النائب ناصر باجيل لـ«الميثاق»:

الانفصاليون اتخذوا من الفساد مسوّغاً لجرائمهم

قال بإن أبناء شبوة لايمكن آن يضحوا بالوحدة للانجرار وراء دعاة التخريب والفوضى..
وأكد أن مشكلة البلاد إدارية بحتة.. ونصح الدولة بمعالجة القضايا الحقوقية للمواطنين وليس المشاكل الوهمية.. واتهم المشترك بالتسلق على الأزمات للوصول إلى السلطة.. كما حمل الأمانة العامة تغييب المؤتمر الشعبي عن الميدان..
كل ذلك وغيرها من المواضيع والقضايا الساخنة تطرق إليها النائب ناصر باجيل رئيس فرع المؤتمر بمحافظة شبوة في حوار مع «الميثاق» اتسم بالشفافية والمسئولية:

لقاء / توفيق عثمان الشرعبي

عندما يكون المحافظ من أبناء المحافظة فانذر بفشله!!

النشاط المؤتمري غائب في الميدان!!

☐ كيف تقيم الوضع الراهن في بعض المحافظات الجنوبية؟

– طبعاً المحافظات الجنوبية يوجد فيها أناس مظلومون.. ولكن هناك من استغل ظروفهم وحاول المزايدة بقضاياهم بالخروج على القوانين وارتكاب الجرائم والتطاول على الثوابت الوطنية .. كان يفترض المطالبة بالحقوق وفقاً للدستور والقوانين، حينها كنا سنقف الى جانبهم.. فكثير من قضايا المظلومين ضاعت في خضم الفوضى والتخريب الذي تقوم به عناصر لا ندري ماذا تريد وما أهدافها بالضبط.

لا ثواب.. لا عقاب!

☐ وماذا عن الوضع الأمني؟

– الوضع الأمني فيه انفلات كبير.

☐ ما السبب.. ومن يقف وراء ذلك الانفلات؟

– عدم الحرص من قبل رجال الأمن.. يعني فقدان الثواب والعقاب من قبل الدولة لرجال الأمن من جانب ، ومن جانب آخر التسامح من قبل القيادة السياسية أضعف دور الأجهزة الأمنية كثيراً.. حتى تمادى البعض في أعمالهم التخريبية.

اختلالات

☐ ما الذي يشغل شبوة على صعيد التنمية؟

– شبوة محافظة مترامية الاطراف وهي من المحافظات الأكبر مساحة، والمشاريع الخدمية والتنموية موجودة فيها، ولكنها غير كافية، فهناك نقص لبعض المشاريع مثل الكهرباء والطرق والاتصالات.. بالاضافة الى وجود اختلالات إدارية وتسيب إداري واضح من قبل السلطات التنفيذية، حيث تجد المواطنين في بعض الأوقات لا يجدون مديراً تنفيذياً لتسيير معاملاتهم.

☐ هل أثرت تلك الاختلالات على المواطنين؟

– بالتأكيد.. فالمواطن عندما تزداد معاناته تكون ردة فعله عكسية وسلبية..

☐ يعني هذا قد يدفع باتجاه الخروج على القوانين إذا لم تحل لتلك الاختلالات؟

– كثير من الخارجين على القوانين في بعض المحافظات اتخذوا من الاختلالات وفساد بعض المتنفذين مسوغاً لانحرافهم ولإجرامهم.. وأبناء شبوة رغم معاناتهم من تلك الاختلالات الا أنهم صابرون سوى بعض الاشخاص الذين يعدون بالأصابع بدأوا يمارسون الفوضى ويستغلون تلك الاختلالات لإثارة غضب المواطنين.

تفويض!

☐ هل صحيح أن هناك مسؤولين كباراً غلّبوا بعض مديريات شبوة على البعض الآخر في مسألة التعيين والتوظيف؟

– هذا كلام غير صحيح ومردود على قائله يندرج تحت بث ثقافة الكراهية بين أبناء مديريات شبوة.. وللحقيقة أن التنمية في شبوة تاتي وفقاً لدراسات شاملة ولا تقتصر على مديرية دون أخرى..

وكما أشرت لك سابقاً هناك خلل إداري وبالذات فيما يتعلق بالوظائف، والخلل ليس له علاقة بالمناطقية وإنما نتج عن تفويض المحافظ لمسؤولي المكاتب الحكومية مع مكتب الخدمة المدنية والمجالس المحلية في المديريات لتوزيع الوظائف واختيار الموظفين.. وهذا أدى الى وجود اختلالات كبيرة في توزيع الوظائف وتسيب إداري فظيع..

☐ تقصد بالاختلالات الوظيفية «بيع وشراء»؟

– تستطيع القول بيع وشراء بالوظائف.

جبال «الكور»

☐ لماذا تسعى القاعدة لاتخاذ شبوة وكراً وملاذاً لها لتنفيذ أهدافها الظلامية؟

– هذا الطرح غير صحيح، حيث ان القاعدة لا بيت لها ولا مكان محدد ولا مقر معين، وهي موجودة وليس في شبوة فقط.. غير أن تضاريس شبوة مختلفة تساعد القاعدة على التخفي فيها.. فكل التضاريس الكونية موجودة في شبوة فهي ساحلية، صحراوية، جبلية.

☐ يقال بأن عناصر تنظيم القاعدة تستغل طيبة وقيم القبائل؟

– قبائل شبوة أصبحوا الآن أكثر إدراكاً لمرامي وأهداف القاعدة، ولهذا لم يعودوا يطمئنون لعناصرها ويرفضون قبول أي إرهابي إطلاقاً «وحسب تصريحات المحافظ فإن عناصر القاعدة لا يوجدون في شبوة سوى في جبال مرتفعة تسمى «الكور» وهي خالية من السكان.

إحراجات

☐ كيف تقيم أداء السلطات المحلية وخصوصاً المحافظين المنتخبين؟

– يجب أن ندرك ان المحافظين المنتخبين من أكفأ القيادات، وكان بالإمكان أن ينجحوا في غير محافظاتهم، فالمحافظ المنتخب من محافظته من الصعب أن ينجح فيها مهما كان كفؤاً، لأنه يواجه إحراجات من الأقرباء.. إحراجات من الأصدقاء.. إحراجات مناطقية قبلية ..إحراجات مختلفة.. فعلى سبيل المثال محافظ شبوة كان محافظاً ناجحاً في محافظة البيضاء.. وناجحاً في محافظة حجة، وهو الآن في محافظته شبوة ليس بذلك النجاح لمواجهته إحراجات كثيرة حدّت من كفاءته وقدراته وصعبت عليه القيام ببعض المهام القانونية..

☐ كأنك تلمح إلى أن المحافظين لا يمكن أن ينجحوا إذا كانوا من أبناء محافظاتهما؟

– تلك حقيقة لا غبار عليها.

☐ ما دوركم أنتم كبرلمانيين تجاه ما يحدث في بعض المحافظات الجنوبية؟

– دورنا فاعل وبالذات نحن نواب محافظة شبوة تجاه ناخبينا ولهذا تجد الخارجين على القوانين قلة قليلة.

وحدويون

☐ هل استقرار المحافظة يعود لدوركم أم لشيء آخر؟

– ليس لدورنا فقط ولكن لأن أبناء شبوة عانوا أشد المعاناة إبان الحكم الشمولي، وأيضاً حب أبنائها وتمسكهم بالوحدة المباركة حتى وإن وجد أصحاب مظالم إلا أنهم لا يمكن أن يضحوا بوحدويتهم إزاء ذلك.

☐ أنت لم تجبني عن دوركم كبرلمانيين تحديداً لماذا تصمتون حيال ما يجري في بعض مناطق بعض المحافظات الجنوبية؟

– من قال لك إننا صامتون.. نحن نتحدث ونطرح الوضع أمام المعنيين، بل ننشغل عن البرلمان من أجل حل المشاكل وتجاوز بعض الهفوات والأخطاء التي يرتكبها بعض المسؤولين.. نحن كلّفنا ضمن لجان برلمانية للنزول الميداني إلى بعض المحافظات الجنوبية ورفعنا تقارير بمنتهى الشفافية والمصداقية وكشفنا الوضع على حقيقته وأوضحنا حجم الانفلات الأمني الحاصل هناك وأوردنا الأسباب لذلك.

اختصاصات

☐ البرلمان رفع الحصانة على المدعو يحيى الحوثي جراء ما اقترف من الجرائم بحق الوطن.. لماذا لا يرفعها عن نواب أكثر جرماً من الحوثي كالخبجي والشنفرى وغيرهما؟

– الخلل هنا ليس برلمانياً وإنما خلل حكومي، لأننا في البرلمان لا نرفع الحصانة عن زميل لنا الا بعد طلب حكومي بذلك للتحقيق معه.. فليس من اختصاصنا أن نطلب رفع الحصانة عن الخبجي والشنفرة، ومن يقف معهما من أعضاء المجلس.. هناك قضاء .. هناك نائب عام.. هناك وزير للعدل.. هؤلاء هم من يطالب برفع الحصانة.

☐ هل ترى بأنهم مقصرون في تلك القضية؟

– أنت صحفي ويجب أن تقدّر ذلك بنفسك.

أدعياء

☐ قادة الانفصال يدّعون الوصاية على أبناء الجنوب وكذلك لايزال الحزب الاشتراكي يدعيها.. من أعطى أولئك حق هذا الادعاء؟

– إذا كان المتكلم مجنوناً فالمستمع عاقل.. فبالله عليك شخص مثل الفضلي مثلاً وصي على شخصية وطنية مناضلة بحجم الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أو الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أو أعضاء مجلس النواب.. إذاً ادعاء الوصاية كلام شوارع ولسنا ملزمين بإسكات من يدعي ذلك.. الملزم بإسكاتهم الدولة.

☐ الذين يدعون الوصاية عليكم يقتلون الأبرياء وينهبون ويحرقون الممتلكات؟

– أولئك مجرمون وقتلة وهم أوصياء على نفوسهم المريضة فقط، والانفلات الأمني هو من مهّد لهم ذلك حتى تجرأوا على ارتكاب أفعال شنيعة وجرائم بشعة ليست من أخلاقيات شعبنا.. أين الأمن أين الجيش أين هي هيبة الدولة .. صدقني لو كان هناك أمن لما تجرأ أحدٌ من الخارجين على القانون على التمادي الحاصل وقتل الأبرياء في الضالع أو لحج أو أبين أو غيرها من المحافظات.

☐ أكرر عليك سؤالاً ذكرته –سابقاً– من وجهة نظرك من يقف وراء الانفلات الأمني؟

– لا أعلم ولا ندري ماذا يدور وراء الكواليس!!

☐ بصفتك برلمانياً.. مهمته الرقابة هل أنت راضٍ عن أداء الحكومة تجاه ما يحدث في بعض المحافظات الجنوبية من أعمال تخريب وقتل وفوضى؟

– لا

☐ لماذا؟

– كان بإمكان الحكومة حل كثير من القضايا والاشكالات منذ وقت مبكر وسحب البساط على من يدعي الوصاية ويدعو للانفصال.

كان بإمكان الحكومة معالجة القضايا المطلبية للمظلومين الذين أصبحوا يصفقون للجرائم التي يرتكبها الخارجون على القوانين.

تسلّق السلطة!

☐ كيف تقيم دور أحزاب «المشترك» تجاه ما يجري في لحج وأبين والضالع وغيرها؟

– أحزاب المشترك – للأسف الشديد– تعارض من أجل المعارضة.. وليس من أجل التصحيح.. المفروض أن مواقف تلك الاحزاب تصب في الصالح العام .. في معالجة الأخطاء.. في إيجاد الحلول.. في تقديم المشورة.. وليس في تأجيج الأوضاع وتحميل السلطة أفعال المجرمين.. والمزايدة والمناكفة بدماء الأبرياء..

حقيقة لا يدري «المشترك» ماذا يريد.. والدليل أن زملاءنا في كتل تلك الاحزاب على سبيل المثال أضربوا عن حضور جلسات البرلمان وانقطعوا لمدة شهر ثم رجعوا.. يعني تعبوا من الجلوس فعاودوا الحضور.. مشكلة «المشترك» انهم يتسلقون على ظهر المشاكل التي تجري في الساحة للوصول الى السلطة.

☐ من وجهة نظرك إلى أين يتجه اتفاق فبراير؟

– حقيقة أن المشترك لا يريد اتفاقاً إلا إذا نص على إشراكهم في السلطة فقط، المشترك أصبح لا يطيق الديمقراطية بعد أن فشل في ممارستها.

المشترك يبحث عن قرار سياسي أو ما شابه ذلك لإيصاله إلى السلطة، لأن الانتخابات المتكررة دفّعتهم الثمن باهظاً.

☐ يعني أن المشترك يسعى لإصابة الديمقراطية في مقتل؟

– لا اعتقد ذلك لأن الديمقراطية نهج اختاره الشعب وليس المشترك!!

لجان متخصصة

☐ برأيك ما الحلول التي يجب أن تتخذها الدولة لمواجهة تفاقم المشاكل في بعض مناطق بعض المحافظات الجنوبية؟

– أنصح الحكومة بأن تشكل لجاناً وزارية متخصصة وصريحة وشفافة للنزول الى المناطق التي تعيش وتعشعش فيها الفوضى والأعمال الخارجة على القانون لملامسة القضايا بدون نفاق.

☐ ما الذي استفادته تلك المناطق من اللجان البرلمانية حتى تستفيد من اللجان الوزارية؟

– نحن في اللجان البرلمانية رفعنا تقارير واضحة وصريحة وتحمل توصيات للحكومة.. لكننا لم ننزل بخصوص كل المواضيع والقضايا.. وإنما نزلنا بخصوص قضايا أمنية.

☐ ما يحصل يتعلق بالأمن .. فما الذي حققتموه في القضية التي نزلتم من أجلها تحديداً؟

– رفعنا الى البرلمان تقريراً متكاملاً ومن حينها لم تأت الحكومة الى مجلس النواب حتى الآن.. لأسباب مختلفة ومنها تشكيل اللجان الميدانية المشرفة على وقف إطلاق النار في صعدة.. وبالتالي لا يوجد من نلزمه بتنفيذ توصيات التقارير التي رفعناها من محافظتي أبين ولحج.

☐ يعني أنت مع تشكيل لجان وزارية؟

– نعم.. لأن الهدف الذي ستنزل من أجله ليس أمنياً وإنما لبحث مشاكل المواطنين وملامسة همومهم وإيجاد الحلول الناجعة لها بكل صدق وإخلاص والبدء بتنفيذها.

تكديس أسلحة

☐ يقال بأن العناصر الانفصالية بدأت بشراء وتكديس الاسلحة استعداداً للإضرار بالوطن.. ما تعليقك؟

– بالنسبة لمحافظة شبوة لم نسمع بذلك، وإنما نسمع إدعاءاتهم بأنهم «ثورة سلمية»، وبالطبع هم ليسوا كذلك وإنما عناصر تمارس الإجرام في ظل انفلات أمني عام.

☐ يقال بأن هناك تودداً رسمياً ومراضاة لبعض الشخصيات التي لفظها شعبنا في المحافظات الجنوبية على حساب شخصيات مصالحها في الوحدة .. هل هذا صحيح؟

– أحياناً العمل السياسي يفرض ذلك وأكثر.. وليس في هذا تأثير على أحد.. لكن هناك أشخاصاً وقيادات فعلاً مظلومين، والمشكلة أن الدولة ليس لديها رؤية ودراسات معينة لتعين الرجل المناسب في المكان المناسب .. فمشكلة البلاد مشكلة إدارية بحتة.

جهود فردية

☐ بصفتك رئيساً لفرع المؤتمر الشعبي العام في محافظة شبوة .. هل صحيح أن المؤتمر غائب في المحافظات الجنوبية وأن عمله موسمي ضاع في خضم الأحداث الجارية هناك؟

– صحيح.. وأكيد.. ليس في المحافظات الجنوبية فقط وإنما باعتقادي في كل المحافظات .. دعني أقولها بصراحة وبشفافية نحن في المؤتمر نعاني من الأمانة العامة .. هذه الأمانة – للأسف الشديد– لا تتواصل مع الفروع، ولا تمدها بالتوجهات.. وإذا كان هناك جهود في فرع من الفروع فهي جهود فردية.. الأمانة العامة يا ما طلبت منا خططاً ورفعناها إليها، ولكن لم ينفذ منها شيء.

☐ ما الأسباب؟

– لا أعلم.

☐ أنت رئيس فرع المؤتمر؟

– فعلاً أنا رئيس فرع ولكن كما قلت لك.. لا أعلم!!

نحن نشتغل بجهود فردية ولا أحد يسمع لنا.. فمثلاً رفعنا برقية إلى الأمانة العامة بأن أحد الفروع في إحدى المديريات تم تفجيره من قبل عناصر تخريبية ولم يستجب لنا أحد، ثم رفعنا برقية ثانية وثالثة ولكن لا حياة لمن تنادي في الأمانة العامة.. اتصل بي الاخ الدكتور أحمد عبيد بن دغر الامين العام المساعد والاخ عارف الزوكا للرفع بذلك، ورفعنا ولكن لا جدوى من الأمانة العامة.. شيء آخر مثلاً الكهرباء مقطوعة عن الفرع إلى يومنا هذا بسبب عدم تسديد الفواتير، ولا ندري ما الأسباب التي تعيق الامانة العامة عن التسديد.

☐ ألا ترى أنه إذا استمر المؤتمر الشعبي العام بهذا الوضع سيدفع الثمن في الانتخابات النيابية القادمة؟

– اعتقد أنه سيتأثر في أمور أخرى غير الانتخابات لأن شعبنا أصبح واعياً ولو وجد معارضة صحيحة وصادقة في برامجها ولديها الافضلية على برامج المؤتمر الشعبي العام لفازت علينا ولكن كما قلت لك إن الشعب اليمني واع ويدرك مصلحته كما يدرك أن المعارضة لم ترتق في برامجها الى مستوى برامج المؤتمر الشعبي العام، لذا لا يخاف على المؤتمر في الانتخابات النيابية القادمة.

☐ كلمة أخيرة تود قولها؟

– أتمنى على القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وعلى الحكومة أن يأخذوا في الاعتبار حل القضايا المطلبية الحقيقية للمواطنين وليس المشاكل الوهمية حتى لا تتفاقم الأوضاع في بعض المحافظات الجنوبية.☐

المشاكل في بلادنا إدارية بحتة

القاعدة تتخذ من جبال «الكور» وكراً لها

لا يمكن أن يضحي أبناء شبوة بالوحدة

الدولة ملزمة بإلجام من يدَّعي الوصاية على الجنوب

غياب الأجهزة الأمنية وراء قتل الأبرياء

المشترك يتسلق على ظهر المشاكل للوصول إلى السلطة

المتجاوزون وتقاسم الأدوار

◁عبدالحفيظ الشرجبي

■ يُعتبر الدستور «عقداً اجتماعياً» مُلزماً لكافة ألوان الطيف السياسي والاجتماعي التي وافقت واستفتت عليه، وهو العقد المرجعي الذي حدد أسس الدولة والاقتصاد، ونص على تحديد الحقوق والواجبات لأبناء الشعب، بالإضافة الى ما ورد فيه من واجبات واختصاصات سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والرئيس الحاكم بالإنابة عن الشعب، ومن ذلك العقد صدرت القوانين الضابطة لحركة الشارع والمنظمة لها طبقاً لآليات وإجراءات تكفل التوازن بين الحق والواجب وتنظم العلائق المتبادلة بين الأعلى والأدنى وكيفية الوصول الى قمة السلطة ثم إلى البرلمان وفقاً لوسائل حضارية سليمة وسلمية.

بمعنى آخر أن ذلك العقد الاجتماعي الذي يمثل مرجعية أو شريعة للمتعاقدين عليه والتي استمدت نصوصه من التعاليم الاسلامية لم يصدر من خلال «فرمان»، وإنما تم اسباغه بالمشروعية من خلال مشاركة وإجماع وموافقة كافة القوى الاجتماعية والسياسية وأصبح الشعب بموجب ذلك العقد والقوانين النافذة المستمدة منه مصدراً للولاية بعد أن كان ولعقود سالفة مصدراً للجباية بل ومجرداً من الاعتراف بإرادته العامة التي وبمجرد الاعتراف بها عقب قيام الوحدة صار حراً وليس تابعاً لهذا النمط أو ذاك من الأنماط الفردية أو الشمولية أو الهجينية التكوين بعقولها يفكر وينفذ وبطاعة عمياء وقهرية ومزيفة الوعي الأوامر الهابطة إليه والمتسمة بالإلزام من قبل الذين كانوا يختزلون الإرادة العامة بإرادتهم.

ولما كان ذلك العقد الاجتماعي قد فصل على مقاس الوطن ومصالح الشعب فإن أي خرق أو تجاوز له يمثل استخفافاً بالشعب وتغييباً لإرادته واستباحة سافرة لقدسية حب الوطن.

وإذا كانت اليمن قد كبرت بفعل قيام وترسيخ وحدتها وتحققت فيها تحولات ونقلات نوعية – وبفترة قياسية – طالت أرجاء الوطن، فإن الفاقدين للرسوخ العقلي بعد أن فقدوا مصالحهم صاروا يتعاملون مع ذلك العقد بأكثر من معيار، فتارة نجدهم يطالبون بتطبيق القانون ومتى مسهم الضرر يعتبرون القانون «مشخصناً» ومن يتابع إصدارات وفعاليات وندوات وتصريحات هذا الصنف «المقنع» يكتشف تلك التناقضات، ولنأخذ مثلاً على ذلك حرب صعدة التي أشعل فتيلها المتمردون، فحينما تحتدم ساحة المنازلة بين الدولة وتلك العصابة نجد قيادات ذلك الصنف لا يتورعون عن المطالبة بوقف الحرب وخاصة حينما يصل المتجاوزون الى مرحلة الهزيمة والاحتضار.

وبالمقابل عندما تبادر السلطة بالدعوة الى وقف الحرب تجد أرباب تلك الإصدارات والتكوينات والأطر «الهجينة» يصابون «بصدمة الدعوة لوقف الحرب» ويبحثون في قواميسهم عن مبررات إطالتها معللين ذلك برغم الترحيب الحذر والمخدر» بأن الوقف للحرب لا يحل المشكلة في ذات الوقت الذي يطالبون فيه بل ويبدون استعدادهم لمشاركة السلطة في أعمال اللجان المناطة بها مسؤولية التعاطي مع القضية «حباً في البدل» وليس من باب الحرص على «تعديل التجاوز»، وبهكذا مواقف صارت بعض القيادات «المقتادة» تتقاسم الأدوار، ولذلك ليس أمامنا من مخرج سوى إعمال القانون وبمعيار واحد ودفن المساومات والمقايضات والتسامح المطعون بخناجر المقنعين في مقابر المتجاوزين!!☐

ارتفاع تسرب النواب من الجلسات إلى 72٪

◁ماجد عبدالحميد

■ كشف تقرير حديث عن انخفاض نسبة الحضور العام لأعضاء مجلس النواب في جلسات انعقاده خلال الفترة من اكتوبر – ديسمبر من العام الماضي ٢٠٠٩م الى ٥٥,٨٪.

وأكد التقرير ارتفاع نسبة تسرب الأعضاء في منتصف ونهاية جلسات الانعقاد إلى ٤٦,٩٪ و ٧٢,١٪ على التوالي.

ووفقاً لتقرير المرحلة الثانية من مشروع مرصد الأداء النيابي الذي نفذته المدرسة الديمقراطية بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش إيبرت» حصلت «الميثاق» عليه ، فقد احتل المؤتمر الشعبي العام المرتبة الثانية من بين الكتل السياسية في البرلمان، ومحققاً تقدماً في كثافة الحضور بنسبة ٧٠,٥٪، في حين تراجعت نسبة حضور أعضاء حزبي الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح من (٦٩,٥٪ و٧٥,٨٪) في المرحلة الأولى إلى (٥٠,٨٪ و ٥٩,٢٪) في المرحلة الثانية على التوالي.

وكشف التقرير – الذي شارك فيه أكثر من (١٠) مراقبين – عن تراجع التنظيم الوحدوي الناصري الذي احتل في الفترة السابقة المرتبة الأولى بالحضور ١٠٠٪ الى المستوى الثالث بحضور ٦٤,٩٪، فيما ظل البعث العربي الاشتراكي الأقل حضوراً بنسبة ٣٣,٣٪، في حين ارتفع حضور المستقلين من ٤٤,٤٪ في المرحلة إلى ٧٢,٨٪ في المرحلة الثانية.

وبحسب التقرير – الذي استمر ٨ أسابيع وتابع (٣٨) جلسة صباحية علنية – فإن محافظة ريمة رغم تمثيلها المتواضع في المجلس احتفظت بأعلى نسبة حضور وصلت الى ٩٤,٧٪، وجاءت محافظة لحج في المرتبة الثانية بواقع ٨٥,٧٪ تليها محافظة الضالع بواقع ٨٠,٦٪، وفيما ارتفع حضور أعضاء محافظة المهرة إلى ٦٣,٢٪، واحتفظت الحديدة بحضورها بنفس النسبة السابقة بنسبة ٥٦,٥٪، كما احتلت الجوف المرتبة الأخيرة في الحضور بنسبة بلغت ٣٨,٦٪.

وقال التقرير: إن المحافظات ذات الكثافة العالية في تمثيل أعضاء البرلمان نسبة الحضور منها متواضعاً، فمحافظة الحديدة لم يحضر إلا ٥٦٪ من أعضائها، وتعز الحضور ٦٥,٨٪، وأمانة العاصمة ٧٥,٢٪، وإب ٦٦,٢٪.

ورغم المزايا المادية التي يقدمها مجلس النواب لأعضائه أثناء حضورهم جلسات الانعقاد منها منحهم بدل جلسات تصل إلى (٧) آلاف ريال عن الجلسة الواحدة، ومكاتب للأعضاء كلٌ في دائرته، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لها ضمن موازنة المجلس، وكذا ثقة الناخب أو الناخبة بمرشحه ومنحه ثقتهم ليكون ممثلهم في مجلس النواب، إلا أن نسبة الحضور – بحسب التقرير – تظل مستمرة في التراجع، الامر الذي يوجب على العضو الحرص على مصلحة من انتخبه بحضور جلسات المجلس ومتابعة العملية التشريعية والرقابية.☐

تقرير برلماني يحذر من تقاعد دكاترة جامعة عدن

■ ناقش تقرير برلماني للجنة التعليم العالي والشباب والرياضة أوضاع جامعتي عدن، البيضاء وكليات التربية والآداب بخولان التابعة لجامعة صنعاء.

حيث أشار الى عدم تنفيذ توصيات سابقة لتقريرين برلمانيين في ٢٠٠٤م– ٢٠٠٥م بسبب عدم الاستقلال المالي والإداري والأكاديمي لجامعة عدن.

وكشف التقرير عن استقطاع وزارات المالية دون الرجوع للجامعة مبلغ ٣٠ مليون ريال لمقاول لا يستحق سوى مليونين، إضافة لمنعهما إرسال طلاب للدراسات العليا بدلا من آخرين أكملوا دراستهم.

وحذر التقرير من إحالة نصف أعضاء هيئة تدريس الجامعة من ذوي الدرجات العليا الى التقاعد خلال العام الجاري ما سيغلق التأهيل الداخلي في الجامعات الحكومية لدرجتي الماجستير والدكتوراه.

وذكر أن مرتبات المدرسين الجامعيين ما يزال أقل من مرتبات المدرسين في وزارة التربية والتعليم.

وقال التقرير البرلماني أن كلية التربية في عدن تفتقر لقاعات دراسية ومختبرات علمية وصفها بأنها غير صالحة للاستعمال الآدمي الى جانب قلة رواتب الفنيين المتعاقدين في المختبرات الذين تتراوح مرتباتهم بين ٧–٩ آلاف ريال فقط (حوالي ٤٠ دولاراً).

أما ما يخص البيضاء وخولان فأكد التقرير دخول الطلاب إلى قاعات المحاضرات بالجنابي والمدسدات وأوصى الحكومة بتوفير التجهيزات فيها وإنشاء سكن للطالبات للتمكن من استكمال دراستهن الجامعية.☐